الاشتباه بين طريقي نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما: دراسة حديثية نقدية تطبيقية

Confusion between the Transmission Routes of Nāfiʿ and ʿAbd Allāh ibn Dīnār from Ibn ʿUmar: A Critical Applied Study of Hadith Transmission

د. أمينة بباي عمار: باحثة في الدراسات الإسلامية من موريتانيا، حاصلة على درجة الدكتوراه في الحديث وعلومه من جامعة ابن طفيل بالمملكة المغربية.

Dr. Amina Brbay Amar: *Mauritanian researcher specializing in Islamic studies. She holds a PhD in Hadith and Hadith Sciences from Ibn Tofail University in Morocco.*

Email: moinaamar25@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i11.2169

تاريخ الاستلام: 2026-08-28 تاريخ القبول: 2026-10-01 تاريخ النشر 2026-11-01

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة دقيقة من ظواهر علل الأسانيد، هي انتقال الحديث أو جزء من إسناده بين طريقين مدنيين مشهورين عن الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: طريق نافع مولاه، وطريق عبد الله بن دينار. وتنبع المشكلة من اجتماع الراويين في الشيخ والبلد، ومن كثرة دوران الطريقين في دواوين السنة، مع رسوخ طريق نافع وشهرته؛ مما يهيئ لصور من الاستبدال أو الإدخال أو تركيب السند، ولا سيما عند من يروي عن شيخٍ حمل الحديث عن الرجلين أو كان كثير الرواية عنهما. اعتمد البحث منهجًا استقرائيًا نقديًا محدودًا، فجمع وجوهًا مختارة ظهر فيها الاختلاف بين الطريقين، وقارن الروايات وأقوال النقاد. وتناولت الدراسة ثلاثة نماذج وقع الإعلال في بعض أسانيدها: حديث النهي عن بيع الولاء وهبته، وحديث «لكل غادر لواء»، وحديث خطبة عمر بالجابية؛ ثم قابلتها بنموذجين ثبت فيهما أصل الرواية من الطريقين: حديث إتيان مسجد قباء، وحديث نوم الجنب قبل الغسل. والمقصود من هذه المقابلة منع التسرع في جعل كل اجتماع للطريقين علةً. وخلص البحث إلى أن العلة لا تثبت بمجرد شهرة طريق نافع أو تفرد عبد الله بن دينار، بل بمجموع القرائن، وأهمها اتفاق أصحاب الشيخ، ومراتب المختلفين، ونصوص النقاد، وثبوت الطرق المستقلة. وبيّن التطبيق أن الخطأ في تركيب إسناد لا يستلزم ضعف أصل المتن، وأن رواية الكتاب قد تكون أشهر من رواية أخرى صحيحة خارجه. كما أظهر حديث الجابية ضرورة نسبة الترجيح إلى أصحابه؛ فقد صحح الترمذي الوجه الموصول، في حين رجح البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني الوجه المنقطع عن الزهري.

الكلمات المفتاحية: نافع مولى ابن عمر؛ عبد الله بن دينار؛ ابن عمر؛ علل الحديث؛ سلوك الجادة؛ اختلاف الرواة؛ تركيب الأسانيد.

Abstract:

This study examines a subtle phenomenon in hadith transmission criticism: the transfer of a hadith or part of its chain of transmission between two well-known Medinan routes from the Companion ʿAbd Allah ibn ʿUmar: the route of his freedman, Nāfiʿ, and that of ʿAbd Allah ibn Dīnār. The problem arises from their shared locality and teachers, the frequent occurrence of both routes in hadith collections, and the established prominence of Nāfiʿ's route. These factors may lead to substitution, insertion, or conflation of chains, particularly among narrators who transmitted from teachers who received reports from both men. The study adopts an inductive and critical approach, examining selected narrations, comparing their transmission routes, and analyzing the judgments of hadith critics. It investigates three cases in which defects were identified in certain chains: the hadith prohibiting the sale or gift of al-walāʾ (the bond of clientage), the hadith stating, "Every treacherous person will have a banner," and the report of ʿUmar's sermon at al-Jābiya. These are compared with two cases in which transmission through both routes is established: the hadith concerning visiting the Mosque of Qubāʾ and the hadith concerning sleeping before performing the ritual bath after major ritual impurity. The study concludes that a transmission defect cannot be established merely because Nāfiʿ's route is more prominent or because ʿAbd Allah ibn Dīnār is the sole transmitter of a particular version. Rather, judgment requires consideration of cumulative evidence, including the agreement of a teacher's other students, the relative reliability of the narrators involved, explicit critical assessments, and independently established transmission routes. The findings demonstrate that an error in a chain of transmission does not necessarily weaken the hadith's underlying text. They also highlight the importance of distinguishing between the authenticity of a report and the reliability of a particular transmission route. Regarding al-Jābiya's sermon, al-Tirmidhī authenticated the connected version, whereas al-Bukhārī, Abū Ḥātim, Abū Zurʿa, and al-Dāraquṭnī preferred the disconnected version transmitted from al-Zuhrī.

Keywords: Nāfiʿ, the freedman of Ibn ʿUmar; ʿAbd Allah ibn Dīnār; Ibn ʿUmar; hadith defects; sulūk al-jādda; narrator disagreement; conflation of chains of transmission.

المقدمة:

إن العناية بالسنة النبوية لم تكن مقصورة على جمع الأحاديث وتدوين أسانيدها، بل اقترنت منذ نشأتها بعناية دقيقة بتمييز مراتب النقل، ومعرفة وجوه الصواب والخطأ في الرواية. وكان من ثمرة ذلك نشوء نقد حديثي لا يكتفي بالنظر في عدالة الراوي أو اتصال السند، وإنما يوازن بين الروايات، ويتتبع اختلاف الناقلين، ويبحث عما حفظه كل راو عن شيخه. وبهذه العناية أمكن صيانة السنة من أن ينسب إليها ما لم يثبت، أو أن تحمل رواية صحيحة على إسناد لم يحفظه أهل العلم بها.

ويحتل علم العلل منزلة دقيقة في هذا البناء؛ إذ يتناول مواضع قد تخفى علتها على من ينظر إلى سند واحد معزول عن سائر طرقه. فقد يكون الرواة معروفين بالثقة، واللقاء بينهم ممكنًا، والمتن مشهورًا في بابه، ثم يقع الخطأ في اسم شيخ، أو في زيادة واسطة، أو في وصل ما حفظه غيره منقطعًا. ولا تتكشف هذه الوجوه بمجرد استيفاء الشروط الظاهرة، بل تحتاج إلى جمع الروايات، ومعرفة مراتب أصحاب الشيوخ، وتأمل ألفاظ النقاد في سياقاتها. ومن هنا كانت الدراسة التطبيقية سبيلًا إلى فهم هذا العلم، لأنها تصل قواعده بصور الاختلاف التي نشأت عنها أحكام الأئمة.

ومن المسائل التي تستحق هذا النظر تقارب الأسانيد واشتباه بعضها ببعض؛ فقد يشترك راويان في شيخ واحد، ويروي عنهما عدد من التلاميذ أنفسهم، فتتداخل مروياتهما في بعض وجوه النقل. وقد تدفع شهرة أحد الطريقين إلى حمل حديث الآخر عليه، كما قد يثبت الحديث عنهما جميعًا من غير وهم. ولذلك فإن التشابه الإسنادي يثير سؤال البحث، ولكنه لا يتضمن جوابه: أهو انتقال غير محفوظ بين طريقين، أم تعدد صحيح في التحمل والأداء؟ ولا يستقيم الجواب إلا بمقارنة تفصيلية تميز بين الاحتمال النظري والدليل الروائي.

وتبرز أهمية هذه المسألة في مرويات عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ لكثرة من حمل عنه، وتنوع الأبواب التي رويت فيها أحاديثه، وعناية أصحاب المصنفات بتخريجها. ومن أشهر أصحابه نافع مولاه وعبد الله بن دينار، وهما راويان مدنيان احتج بهما أئمة الحديث، واجتمعت الرواية عنهما عند عدد من الحفاظ. وقد هيأت هذه الصلات مادة مناسبة لدراسة الاشتباه بين الطريقين؛ إذ يمكن أن يظهر الخلاف في تعيين شيخ الراوي، أو في ترتيب رجال الإسناد، أو في الجمع بين اسمين ورد كل منهما منفردًا في رواية أخرى.

وعلى هذا جاء موضوع البحث بعنوان: «الاشتباه بين طريقي نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما: دراسة حديثية نقدية تطبيقية». ولا يقوم موضوعه على المفاضلة المطلقة بين الراويين، ولا على رد طريق لأن غيره أشهر منه؛ فالمطلوب تعيين الوجه المحفوظ في كل واقعة،

بالنظر إلى رواتها وقرائنها الخاصة. وقد يكون أحد الوجهين هو الصواب عن شيخ بعينه، مع صحة الوجه الآخر عن شيخ آخر؛ كما قد يكون اختلاف التلاميذ ناشئًا عن تعدد سماع الشيخ نفسه، فلا يصح إلغاء هذا الاحتمال لمجرد شهرة رواية من رواياته.

مشكلة البحث:

تنبع المشكلة الأساسية من ضرورة الفصل بين صحة أصل الحديث وصحة إسناد معين له. فثبوت المتن من طريق نافع لا يستلزم صحة إدخاله في كل سند يروى فيه ذلك المتن، كما أن تخطئة راو في نسبته إلى نافع لا تستلزم نفي روايته عنه من جميع الوجوه. وهذه التفرقة ليست قيدًا لفظيًا، بل ينبني عليها ضبط النتيجة العلمية: هل الحكم على رواية تلميذ، أم على حديث شيخ، أم على طريق عن الصحابي، أم على أصل المتن؟ وكل توسع من مستوى إلى آخر يحتاج إلى دليل مستقل.

ولتحرير هذه المشكلة اختيرت خمسة نماذج تمثل أحوالًا مختلفة. فحديث النهي عن بيع الولاء وهبته يكشف صورة الإبدال في تعيين الشيخ، وحديث «لكل غادر لواء» يكشف زيادة راو في إسناد مع ثبوت الحديث عنه استقلالًا، وخطبة عمر بالجابية تجمع بين خطأ الإبدال والخلاف في اتصال الطريق. وفي مقابل ذلك يأتي حديث إتيان مسجد قباء وحديث نوم الجنب قبل الغسل شاهدين على إمكان صحة الرواية من الطريقين. والمقصود من هذا التقابل اختبار حدود الإعلال، حتى لا تتحول ملاحظة الأخطاء إلى افتراض يسبق النظر في كل اختلاف.

وتتمثل مشكلة البحث في أن مجرد ورود الحديث بإسناد «نافع عن ابن عمر» وبإسناد «عبد الله بن دينار عن ابن عمر» لا يكفي لتعيين الصواب؛ لأن الاحتمالات متعددة: قد يكون الحديث محفوظًا عن أحدهما فانتقل إلى الآخر، وقد يكون محفوظًا عنهما جميعًا، وقد يقع الإدخال داخل سند أحدهما مع ثبوت طريق مستقل للآخر، وقد يكون الخلل قبل الراويين أصلًا. ومن ثم يسعى البحث إلى بناء حكم تفصيلي يراعي موضع الخطأ ولا يوسع دائرة الإعلال بغير دليل.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1) ما الأسباب الإسنادية والتاريخية التي تجعل الاشتباه بين طريقي نافع وعبد الله بن دينار ممكنًا؟
2) ما الصور التطبيقية لهذا الاشتباه، وما القرائن التي اعتمدها أئمة النقد في كشفها؟
3) كيف يفرق الباحث بين سلوك الجادة المعل وبين تعدد الطريق الصحيح؟
4) ما الحكم الراجح في النماذج الخمسة المختارة، وما القواعد المستفادة منها؟

أهداف البحث:

1) جمع نماذج دقيقة يظهر فيها التداخل بين الطريقين ودراستها دراسة مقارنة.
2) تحرير صور الإبدال والإدخال والتركيب، وفصلها عن تعدد السماع المحفوظ.
3) إبراز قيمة نصوص النقاد المتقدمين عند تعارض الظاهر الإسنادي مع القرائن.
4) اقتراح خطوات عملية قابلة للتطبيق في بحوث العلل المشابهة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تعلقه بطريقين صحيحين عاليي المنزلة، ومن كشفه أن ثقة الرواة لا تمنع وقوع الخطأ في نسبة الحديث إلى الشيخ. كما أن نتائجه تتجاوز هذه الجزئية إلى أصل منهجي: ضرورة التفريق بين نقد الطريق ونقد المتن، وبين الخطأ في رواية راو بعينه وثبوت الخبر من وجه آخر. ويخدم هذا الأصل صناعة التخريج، ودراسة الأفراد والغرائب، والحكم على زيادات الثقات، وتحقيق نصوص كتب العلل.

واعتمد البحث جمع الطرق المتعلقة بموضع الاختلاف، وترتيبها على مداراتها، ومقابلة روايات أصحاب الشيخ الواحد، ثم الرجوع إلى أقوال النقاد وتحديد ما تتناوله من الأوجه. وراعى في عرض النتائج نسبة الترجيح إلى صاحبه إذا اختلفت الأنظار، والتمييز بين ما نص عليه الأئمة وما يستفاد من المقارنة. كما اقتصر على النماذج المختارة، فلا يدعي استيعاب مرويات الراويين، ولا حصر جميع مواضع الاشتباه بينهما؛ إذ إن قيمة البحث في دقة المعالجة وحدودها، لا في سعة دعوى لا تسندها مادته.

وتتمثل الإضافة المقصودة في جمع مسائل متفرقة حول علاقة إسنادية محددة، وإعادة قراءتها في سياق مقارن يضم الصور المعلولة والصور المحفوظة معًا. ويفيد هذا المسلك في إبراز أثر اختصاص الراوي بشيخه، ومكانة الرواية المثبتة في الكتاب، ودلالة متابعة الحفاظ، وحدود الاستناد إلى شهرة الإسناد. كما يتيح فهمًا أدق لعبارات من قبيل «الصواب» و«وهم فيه» و«المحفوظ»، حين ترد جوابًا عن اختلاف مخصوص، فلا يحملها الباحث على ما يتجاوز محل السؤال.

حدود البحث ومنهجه:

حدد البحث خمسة نماذج رئيسة اختيرت لتمثيل أنماط مختلفة، لا لاستيعاب كل ما رواه نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر. واتبع البحث المنهج الاستقرائي في جمع الطرق المتاحة، والمنهج المقارن في ترتيب الاختلاف على المدار، والمنهج النقدي في الترجيح بالقرائن. وأُثبتت أرقام الأحاديث وفق أشهر الترقيمات المعاصرة، وقد تختلف الأرقام باختلاف الطبعات؛ لذا قُرن الرقم باسم الكتاب والباب عند الحاجة.

الدراسات السابقة:

تتوزع الدراسات الأقرب إلى موضوع البحث على اتجاهين: دراسة قرينة سلوك الجادة من حيث المفهوم والتطبيق، ودراسة الاختلاف في علاقات إسنادية تتصل بنافع. وتتيح المقارنة بينهما تحديد الإضافة المطلوبة: اختبار القرينة في علاقة بعينها، مع ضم صور ثبوت الطريقين إلى صور الخطأ، وعدم الاكتفاء بجمع الروايات المعلولة.

درس الدريس سلوك الجادة من حيث تعريفه وألفاظه وصلته بالعلل وضوابط الترجيح به، وجمع تطبيقات تبين أن شهرة الإسناد لا تستقل بإثبات الخطأ، وإنما تتقوى بالمخالفة المعتبرة. ويستفيد البحث الحاضر من هذا التأصيل في جعل سلوك الجادة قرينة تابعة للموازنة، ثم يختبر حدودها في مرويات نافع وعبد الله بن دينار خاصة. فالاختلاف بين العملين في وحدة الدراسة وطريقة اختبار القرينة، وليس في ادعاء اكتشافها (الدريس، 2004، ص895–938).

وخصّ مهدي كتاب «علل الحديث» لابن أبي حاتم بدراسة تطبيقية للأحاديث التي صرح أبو حاتم فيها بقرينة سلوك الجادة. وتكمن صلة بحثه بالدراسة الحالية في الاستفادة من العبارات النقدية الصريحة؛ أما الدراسة الحالية فتجمع بين أكثر من ناقد ومصدر، وتفصل بين حكم الإبدال وحكم الاتصال، كما في خطبة الجابية. ولا يصح اعتبار اختلاف مصدر الجمع وحده إضافة كافية؛ وإنما تتحدد الإضافة في السؤال المقارن والنتائج التي تنتج عنه (مهدي، 2015، ص278–492).

أما دراسة خليفة فتتناول اختلاف نافع وسالم عن ابن عمر، ومن أبرز أسئلتها الترجيح بين الرفع والوقف عند اختلاف الثقتين. وهي قريبة من موضوعنا في وحدة الصحابي والحاجة إلى تعيين محل المخالفة، لكنها تختلف في الطرف المقارن وفي صور العلة. ويستفاد منها أن قوة الراوي العامة لا تغني عن دراسة كل حديث، وأن اختلاف النقاد يحتاج إلى عرض أدلته، لا إلى ترجيح اسمي مسبق (خليفة، 2020، ص3–37).

وتبحث دراسة السريّع مرويات الزهري عن نافع واستقامة هذه العلاقة الإسنادية. وانتهت إلى عدم ثبوت حديث مرفوع فيها، مع مناقشة أثرين ورواية مرسلة واحتمالات عدم ثبوتها. ووجه الإفادة هنا هو ضرورة التحقق من تحمل الحديث المعين، وإن أمكن اللقاء وثبت أصل السماع؛ إلا أن نتيجة البحث في علاقة الزهري بنافع لا تنقل إلى علاقة نافع بعبد الله بن دينار، لاختلاف المدارات والطرق (السريّع، 1446هـ، ص73–146).

وعليه، تتمثل الفجوة التي يعالجها البحث في الحاجة إلى تفسير اختلاف النتيجة النقدية داخل العلاقة نفسها: لماذا يعد ذكر نافع خطأ في وجه من حديث الولاء، وتعد زيادته خطأ في سند حديث الغادر مع صحة حديثه استقلالًا، ويقبل تعدد الطريقين في قباء ونوم الجنب؟ وتضاف إلى ذلك

ضرورة الفصل بين تصحيح اسم الشيخ وتصحيح اتصال السند في خطبة الجابية. وهذه فجوة تحليلية محددة في المادة المقارنة، وليست دعوى أن أحدًا لم يتناول أحاديثها أو عللها من قبل.

وتتحقق الإضافة بإجراء المقارنة على خمسة نماذج، وتعيين مدار كل اختلاف، وربط كل حكم بالوجه الذي تناوله، ثم اختبار النتائج بنموذجين صحيحين من الطريقين. ولا تسمح هذه العينة باستخراج نسبة إحصائية لوقوع الاشتباه، ولا بإطلاق حكم على جميع مرويات الراويين؛ وإنما تقدم نتائج نوعية يمكن اختبارها في مادة أوسع.

التمهيد: الراويان وبيئة الاشتباه

أولًا: نافع مولى ابن عمر

نافع أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عمر، من أئمة التابعين في الرواية. حمل عن ابن عمر علمًا كثيرًا، وروى عنه مالك وأيوب وعبيد الله بن عمر والليث وموسى بن عقبة وغيرهم. وتوفي سنة 117هـ على المشهور، ووردت أقوال أخرى في وفاته. وقد وثقه أئمة النقد، واحتج أصحاب الكتب المشهورة بروايته (المزي، 1400هـ، ترجمة نافع؛ الذهبي، 1405هـ، ج5، ص95)

ازدادت شهرة طريقه باجتماع الضبط وكثرة الرواية عنه. ونقل ابن الصلاح عن البخاري تفضيل إسناد مالك عن نافع عن ابن عمر، في سياق الكلام على أصح الأسانيد. (ابن الصلاح، 1406هـ، النوع الأول) والمقصود بيان منزلة هذا التركيب عند أصحابه، لا تصحيح كل رواية ينسبها ناقل إليه. ولهذا يمكن أن تكون شهرة الطريق قرينة مفسرة لبعض صور الوهم إذا ثبتت المخالفة، ولا يصح اتخاذها وحدها دليلًا على وقوعه.

ولا يصح أن تنقلب شهرة طريق نافع إلى قرينة رد؛ فالأصل قبول روايته، وإنما يُحكم بالوهم حين يقوم دليل خاص: مخالفة الحفاظ، أو نص ناقد، أو اضطراب نسخة، أو عدم معرفة أصحاب نافع للخبر مع تفرد من لا يحتمل تفرده. والبحث لا يعل طريق نافع لكونه مشهورًا، بل يدرس كل واقعة في بنيتها الخاصة.

ثانيًا: عبد الله بن دينار

عبد الله بن دينار أبو عبد الرحمن المدني، مولى ابن عمر، تابعي ثقة. روى عن ابن عمر وأنس وأبي صالح السمان، وروى عنه مالك وشعبة والثوري وابن عيينة وإسماعيل بن جعفر وغيرهم. وتوفي سنة 127هـ على المشهور. ونقلت كتب الرجال توثيقه عن جماعة من الأئمة، ومن ذلك قول أحمد إنه ثقة مستقيم الحديث (المزي، 1400هـ، ترجمة عبد الله بن دينار؛ ابن حجر، 1326هـ، الترجمة نفسها).

ونقل ابن حجر عن أحمد تقديم نافع على عبد الله بن دينار في القوة. (ابن حجر، 1326هـ، ترجمة عبد الله بن دينار) وهذه مفاضلة عامة لا تغني عن دراسة الحديث المعين؛ فقد ينفرد عبد الله بحديث يحتج به الأئمة، وقد تكون روايته هي المحفوظة عند وقوع الاختلاف. ومن أمثلة ذلك حديث النهي عن بيع الولاء وهبته الذي أخرجه الشيخان من طريقه، وتظهر فيه فائدة الفصل بين مرتبة الراوي العامة وصواب وجه خاص من وجوه الرواية.

ثالثًا: عوامل الاشتباه بين الطريقين

يمكن رد أسباب الاشتباه إلى أربعة عوامل مترابطة. الأول: وحدة الشيخ الأعلى، وهو ابن عمر، مع تقارب البلد والطبقة. الثاني: اشتراك عدد من التلاميذ في الرواية عنهما؛ فإذا روى مالك أو عبيد الله العمري حديثًا عن أحدهما أمكن أن ينسبه بعض الرواة إلى الآخر. الثالث: شهرة نافع وكثرة دوران سنده حتى غدا قالبًا ذهنيًا سريع الاستحضار. الرابع: التشابه المتني؛ فكثير من مرويات ابن عمر أحكام وآداب قصيرة يسهل انتقالها إذا لم تكن للراوي عناية بنسخة شيخه.

غير أن هذه العوامل تفسر إمكان الخطأ ولا تثبته. فقد يسمع الشيخ الحديث من نافع وعبد الله جميعًا، أو يحدث به مرة عن هذا ومرة عن ذاك. ولذلك يبنى الحكم على القرائن الروائية، لا على افتراض يتعلق بذاكرة الراوي وحده. ويتضح اختلاف النتيجة بمقارنة تخطئة الترمذي وجه نافع في حديث الولاء، بإثبات ابن حجر رواية مالك عن الراويين في حديث نوم الجنب. (الترمذي، 1998، حديث 2126؛ ابن حجر، 1379هـ، شرح حديث 290)

وبناء على ذلك يعالج كل عامل بما يناسبه: فتختبر شهرة الطريق بمخالفة الحفاظ، ويعالج اشتراك التلاميذ بجمع رواية كل واحد منهم عن شيخه، ويفصل عند صحة المتن من وجهين بين ثبوت الأصل وصواب الإسناد المختلف فيه. أما ضعف الناقل فيقدر بحسب مرتبته ومخالفته، ولا يعوضه اجتماع الثقات في بقية السلسلة.

المبحث الأول: الإطار النقدي لتمييز الاشتباه من تعدد الطريق

المقصود بالعلة في أصل الاصطلاح سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه. ولا تنحصر مادة هذه الدراسة في الخفاء وحده؛ فمن الأوجه ما رواه ضعيف ظاهر الضعف، وإنما تبرز فائدته في تعيين موضع الخطأ وعلاقته بالروايات المحفوظة (ابن الصلاح، 1406هـ، النوع الثامن عشر).

أولا: صور الاشتباه

1. الإبدال

الإبدال هنا أن يجعل الراوي مكان عبد الله بن دينار نافعًا، أو العكس، مع بقاء بقية السند والمتن. وهو أوضح الصور، ويقوى الحكم به حين يروي الحفاظ عن شيخ واحد على وجه، وينفرد دونه راو بوجه آخر، ويصرح النقاد بأن فلانًا «جعل مكان فلان فلانًا». حديث الولاء وخطبة الجابية يقدمان مثالين مختلفين: في الأول نقل الحديث إلى جادة نافع، وفي الثاني صدر الإبدال من راو واهٍ ثم ظهر أن الاتصال نفسه محل نقد.

2. الإدخال في السند

قد لا يستبدل الراوي اسمًا باسم، بل يدخل نافعًا بين عبد الله بن دينار وابن عمر، فيصير السند: عبد الله بن دينار عن نافع عن ابن عمر، مع أن المحفوظ: عبد الله بن دينار عن ابن عمر. ومجرد تقارب طبقة الرجلين وإمكان اللقاء لا يثبت هذه الواسطة؛ إذ المطلوب الدليل على تحمل هذا الحديث بهذه الهيئة. ويكشف الخطأ اتفاق أصحاب الشيخ على إسقاط الواسطة، مع ما يرد من بيان النقاد لوجه الرواية.

3. الجمع غير المحفوظ بين شيخين

قد يروي بعضهم الحديث عن «نافع وعبد الله بن دينار» مجتمعين، ويكون أحد الاسمين زائدًا. والجمع أقرب إلى القبول ظاهريًا؛ لأنه لا يسقط راويًا ولا يضيف واسطة بعيدة، لكن التفرد به عن شيخ مكثر مع اتفاق أصحابه على أحد الاسمين قد يدل على الوهم. وقد يفسر النقاد الجمع بأن أحد الراويين حمل الحديث عن الآخر، كما قيل في بعض طرق حديث الولاء.

4. تعدد الطريق الصحيح

ليس كل اختلاف بين نافع وعبد الله بن دينار تناقضًا. فقد يسمع ابن عمر الخبر فيحدث به أكثر من مرة، فيحفظه عنه كلاهما. بل قد يرويه مالك نفسه عنهما، وتختلف الرواية عنه بحسب المجلس أو النسخة. وحين تثبت لكل طريق أصول مستقلة وحفاظ، يصبح الجمع هو المتعين، ويكون الترجيح متعلقًا بلفظ جزئي أو بنسبة الطريق إلى راو معين، لا بصحة أصل الحديث.

ثانياً: قرائن الترجيح

تنتظم قرائن الترجيح هنا بحسب قدرتها على تعيين موضع الخطأ في الرواية، لا بحسب ترتيب جامد يطبق على كل حديث. ويتقدم الدليل الخاص المفسر على الاحتمال العام، وقد تتقوى قرينة باجتماع غيرها معها. ومن ثم يقترح البحث الترتيب الآتي في حدود نماذجه:

أولًا: البيان النقدي المفسر المؤيد بمقارنة الطرق. وهو أقوى ما في هذه المادة حين يحدد الناقد صاحب الوهم وموضعه، وتوافقه الروايات المحفوظة؛ كتصريح الترمذي بخطأ يحيى بن سليم في حديث الولاء، وأبي زرعة بخطأ الحارث في تسمية نافع. أما الحكم المجمل أو المختلف فيه فلا يقدم بمجرد قائله دون تحرير دليله ونطاقه (الترمذي، 1998، حديث 2126)؛ (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 2629).

ثانيًا: ضبط أصحاب المدار واختصاصهم به مع استقلال طرقهم. فتقدم رواية الأوثق والألزم للشيخ، ويعتبر اتفاق الجماعة إذا كانت طرقهم مستقلة. ولا تكفي كثرة التلاميذ عن راو واحد لإزالة خطأ محتمل وقع منه؛ فمتابعات ابن المبارك والنضر والحسن تثبت وجه محمد بن سوقة، لكنها لا تحسم وحدها مخالفته لابن الهاد عن عبد الله بن دينار (الدارقطني، 1405هـ، ج2، ص65–68، مسألة 111).

ثالثًا: ثبوت الطريق بأصول مستقلة تضبط مجال الإعلال. وهذه قرينة مانعة من التعميم قبل أن تكون مرجحًا في كل خلاف؛ فصحة حديث الغادر عن نافع من طريق أيوب تمنع نفي أصل روايته، ولا تصحح إدخاله في سند الثوري. وبهذا يفصل بين إثبات المتن وإثبات هيئة الإسناد (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 2815؛ البخاري، 1422هـ، الحديثان 6966 و7111).

رابعًا: الرواية المثبتة في الكتاب والنسخة المحفوظة. فتقوى بها نسبة الوجه إلى الكتاب عند اختلاف ناقليه، دون أن تكون دليلًا على انحصار مسموعات صاحبه فيه. ويظهر ذلك في الفرق بين رواية مالك في الموطأ وخارجه في حديث نوم الجنب (ابن حجر، 1379هـ، ج. 1، ص. 394، شرح حديث 290).

خامسًا: القرائن المفسرة لاحتمال الخطأ، وأبرزها سلوك الجادة وتقارب أسماء الشيوخ والألفاظ. وهي أضعف من الدليل الروائي الخاص إذا انفردت، وتقوى بمخالفة من هو أحفظ أو أكثر عددًا مع استقلال طرقهم. فلا يعل طريق مشهور لمجرد شهرته، ولا يصح طريق نادر لمجرد مخالفته الجادة (الدريس، 2004، ص895–938؛ الترمذي، 1998، حديث 2126).

ويصحب هذه المراتب جمع الألفاظ مع الأسانيد، والتحقق من إمكان اللقاء وصيغ التحمل. فثبوت الانقطاع يتعلق باتصال الخبر، أما ترجيح رواية منقطعة فقد يقصد به تعيين الوجه المحفوظ عن المدار. وترتيب القرائن بهذه الصورة إجراء تحليلي مستفاد من النماذج، وليس سلمًا عدديًا منقولًا عن إمام بعينه (ابن رجب، 1407هـ، معرفة مراتب الثقات؛ الدارقطني، 1427هـ، مسألة 3036). ويؤكد مسلم أن المقابلة بين الروايات تكشف مراتب الناقلين ووجوه الخطأ (مسلم، 1410هـ، ص. 209).

ثالثاً: خطوات التحليل الإجرائي

1. تعيين مدار الاختلاف، وعدم البدء بالحكم قبل رسم الوجوه كلها.
2. فصل الخلاف على كل شيخ؛ فقد يصح الحديث عن نافع وعن عبد الله، ويخطئ راو في نسبته إلى مالك مثلًا.
3. ترتيب الرواة بحسب الحفظ والاختصاص والملازمة، مع الانتباه إلى الكتب والأصول.
4. جمع عبارات النقاد وتحديد نطاقها: هل تتعلق بالسند، أو المتن، أو رواية شخص بعينه؟
5. البحث عن طرق مستقلة تثبت أصل المتن، لئلا ينتقل الحكم من الطريق إلى الحديث كله.
6. صياغة النتيجة بدرجات: محفوظ، مرجوح، خطأ، أو محتمل؛ وتجنب الجزم حيث تتوازن القرائن.

بهذه الخطوات يمكن تجنب قبول كل وجه لمجرد ثقة رجاله، كما يمكن تجنب التوسع في الإعلال لمجرد الاختلاف. ومحل النظر تعيين ما حفظه كل راو عن شيخه. ومن أوضح تطبيقات ذلك في مادة البحث حديث الولاء الذي أفرده الخطيب ضمن بحث الأسانيد المجموعة، فبيّن أن الرواية المحفوظة عن عبيد الله بن عمر هي عن عبد الله بن دينار، وأن ذكر نافع معه يحتاج إلى نقد مستقل. (الخطيب البغدادي، 1418هـ، ج1، ص580)

وتتكامل أسئلة التحليل عند التحقق من استقلال كل طريق، وتعيين صاحب المخالفة، وتحديد موضعها: أفي اسم الشيخ وقعت، أم في زيادة واسطة، أم في الوصل والإرسال؟ وبعد ذلك ينظر في أثرها؛ فقد تعل رواية معينة ويبقى أصل الحديث ثابتًا من وجه آخر.

المبحث الثاني: النماذج المعلولة بين الطريقين

المطلب الأول: حديث النهي عن بيع الولاء وهبته

جدول 1: الأوجه الإسنادية في النموذج

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
أ	شعبة ومالك والثوري وغيرهم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر	الوجه المحفوظ في أصل الحديث.
ب	يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر	خطأ في تعيين شيخ عبيد الله؛ الصواب عبد الله بن دينار.

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
ج	سعيد بن يحيى، عن أبيه، عن عبيد الله، عن نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر	فسّر أبو حاتم رواية نافع بأخذه عن عبد الله؛ لا يثبت استقلال الطريقين بهذا الجمع.
د	ابن الماجشون، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر	خطّأه ابن عبد البر؛ المحفوظ عن مالك عن عبد الله.

المصدر: (الترمذي، 1998، حديث 2126)؛ (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 1107)؛ (ابن عبد البر، 1387هـ، ج16، ص334). الأسانيد مختصرة إلى موضع المقارنة؛ ولفظ «عن» لا يحكم وحده بالاتصال.

أولًا: أصل الحديث وطرق عبد الله بن دينار

روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع الولاء وعن هبته». أخرجه البخاري ومسلم من طريق عبد الله بن دينار عنه، وتتابع عليه مالك وشعبة وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وسليمان بن بلال وعبيد الله بن عمر والضحاك بن عثمان وغيرهم. (البخاري، 1422هـ، حديث 2535؛ مسلم، حديث 1506) وهذه الكثرة ليست مجرد شواهد بعيدة، بل هي جماعة من أصحاب عبد الله بن دينار، تدل على أن الحديث كان معروفًا في نسخته عن ابن عمر.

ولشدة اختصاص عبد الله بهذا المتن قال مسلم بعد سياق طرقه: «الناس كلهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث». (مسلم، حديث 1506) والعبارة لا تنفي كل معنى ورد في الباب من غير طريقه، لكنها تعين مدار هذا اللفظ المرفوع: النهي عن بيع الولاء وعن هبته. كما صرح الترمذي بأنه لا يعرفه إلا من حديث عبد الله، وسمّى رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله العمري عن نافع وهمًا، ثم قال إن الصواب عن عبيد الله عن عبد الله بن دينار (الترمذي، 1998، حديث 2126).

ثانيًا: وجوه نقله إلى نافع

جاء الحديث عن يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر. وظاهر هذا الإسناد مألوف؛ لأن عبيد الله معروف بالرواية عن نافع. غير أن الروايات الأخرى عن عبيد الله جعلت شيخه عبد الله بن دينار، وبين الترمذي هذا الاختلاف. ونقل في «العلل الكبير» عن البخاري أن الصحيح عن عبد الله بن دينار، وأن يحيى بن سليم أخطأ في حديثه (الترمذي، 1409هـ، ص181)، فالدليل على الإبدال هو المخالفة المبينة، لا شهرة طريق نافع وحدها.

وروي عن سعيد بن يحيى الأموي، عن أبيه، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع وعبد الله بن دينار جميعًا. فسئل أبو حاتم عن هذا الوجه، فبين أن نافعًا أخذ الحديث عن عبد الله بن دينار. (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 1107) ويفيد جوابه أن جمع الاسمين في هذا السياق لا يثبت طريقين

مستقلين عن ابن عمر. فالبحث هنا في كيفية التحمل، لا في مجرد ورود اسم ثقة إضافي في السند. وتتفق هذه الملاحظة مع تقرير الخطيب أن الرواية عن عبيد الله عن عبد الله محفوظة، وأن الرواية عنه عن نافع غريبة جدًا. (الخطيب البغدادي، 1418هـ، ج1، ص580)

ووقع نظير ذلك في الرواية عن مالك؛ فرواه ابن الماجشون عنه عن نافع، فحكم ابن عبد البر بالخطأ، وقال إن الصواب عن مالك عن عبد الله بن دينار. (ابن عبد البر، 1387هـ، ج. 16، ص. 334) وتتضافر هذه المواضع لتبين أن الخطأ لم يقع في طبقة واحدة، بل وقعت نسبة الحديث إلى نافع عند الرواية عن أكثر من شيخ، وهو ما يوافق احتمال سلوك الجادة، مع بقاء الطريق المحفوظ متماسكًا عند الجماعة.

ثالثًا: التفريق بين تعيين الطريق ونقد التفرد

يجب التمييز بين بيان الراوي الذي يدور عليه هذا اللفظ، وبين تقويم تفرده به. فقد أخرج الشيخان الحديث من طريق عبد الله بن دينار، ووصفه الترمذي بأنه حسن صحيح، مع تنبيهه على التفرد. ونقل ابن رجب عند شرحه للغريب كلامًا لأحمد في عدم متابعة عبد الله، وقابله بما روي عن نافع في معنى الولاء وبالرواية الموقوفة عن ابن عمر (ابن رجب، 1407هـ، شرح قسم الغريب؛ الترمذي، 1998، حديث 2126). وهذه ملاحظة نقدية تحفظ في سياقها، ولا يصح اختزالها في دعوى اتفاق الأئمة على إعلال الحديث.

فالمسألة الأولى هي تعيين المحفوظ في الروايات التي اختلف فيها أصحاب عبيد الله أو أصحاب مالك، وقد نص النقاد على أن شيخ الطريق فيها عبد الله بن دينار. أما المسألة الثانية فتتعلق بتقويم التفرد في أصل الخبر، وهي أوسع من مجرد الاشتباه في اسم الشيخ. والمختار في هذا البحث قبول أصل الحديث كما أخرجه الشيخان، مع إثبات ما نقله ابن رجب من ملاحظة نقدية، وعدم تسوية الرواية المحفوظة بالأوجه التي صرح النقاد بخطئها.

رابعًا: نتيجة الحديث

يعد هذا الحديث نموذجًا واضحًا للإبدال إلى الطريق المشهور. فقد توافقت الروايات المحفوظة والأحكام النقدية المذكورة على جعل هذا اللفظ عن عبد الله بن دينار، وبينت الخطأ في نقله إلى نافع في الأوجه المدروسة. ولا يتناول هذا الحكم كل حديث في الولاء، ولا ما رواه نافع موقوفًا عن ابن عمر، بل يخص نسبة لفظ النهي المرفوع في هذه الأسانيد. وبذلك تبقى صحة أصل الحديث منفصلة عن نقد وجوه نقله إلى شيخ آخر.

وتتوزع الأوجه المدروسة على رواية محفوظة عن عبد الله بن دينار نقلها جماعة من أصحابه، وروايات نقلت اسم الشيخ إلى نافع فبين النقاد خطأها، ووجه جمع الاسمين ففسره أبو حاتم بما ينفي

استقلال رواية نافع عن ابن عمر فيه. وبذلك تستند النتيجة إلى تفاصيل النقل في كل وجه، ولا تكتفي بالترجيح المجمل بين الراويين.

المطلب الثاني: حديث «لكل غادر لواء يوم القيامة»

جدول 2: الأوجه الإسنادية في النموذج

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
أ	أبو نعيم، عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر	محفوظ؛ أخرجه البخاري.
ب	نائل بن نجيح، عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر	زيادة نافع في هذا السند وهم عند الدارقطني.
ج	حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر	طريق صحيح مستقل؛ لا يصحح الوجه المركب.

المصدر: (البخاري، 1422هـ، الحديثان 6966 و7111؛ الدارقطني، 1427هـ، مسألة 2815). الأسانيد مختصرة إلى موضع المقارنة؛ ولفظ «عن» لا يحكم وحده بالاتصال.

أولًا: الطريق المحفوظ عن الثوري

روى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به». أخرجه البخاري، وهو سند قصير معروف، وتابع الثوري على أصل رواية عبد الله بن دينار جماعة. (البخاري، 1422هـ، حديث 6966) وجاء نائل بن نجيح عن الثوري بزيادة نافع بين عبد الله بن دينار وابن عمر، فقال: عن عبد الله بن دينار، عن نافع، عن ابن عمر.

حكم الدارقطني على نائل بالوهم على الثوري، وقرر أن المحفوظ إسقاط نافع. (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 2815) وليس منشأ الحكم مجرد أن عبد الله بن دينار معروف بالرواية المباشرة عن ابن عمر؛ بل لأن أصحاب الثوري الحفاظ رووا الحديث دونه، ولأن متابعات عبد الله بن دينار عن ابن عمر جاءت مستقلة. كما أن نائلًا ليس في مرتبة من يقبل تفرده بمثل هذه الزيادة على إمام مكثر.

ثانيًا: ثبوت الحديث عن نافع استقلالًا

المهم في هذا المثال أن المتن نفسه ثابت عن نافع عن ابن عمر من غير طريق نائل؛ فأخرجه البخاري من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع في قصة موقف ابن عمر زمن الحرة، وورد عند مسلم من أوجه أخرى عن ابن عمر (البخاري، 1422هـ، حديث 7111؛ مسلم، حديث 1735).

وبذلك يتبين أن قول الدارقطني «وهم فيه» منصب على إدخال نافع في سند الثوري عن عبد الله بن دينار، لا على نفي سماع نافع لهذا الحديث من ابن عمر.

وهذه الدقة تمنع عبارة غير صحيحة من قبيل: «حديث الغادر ليس من حديث نافع». بل الصواب: هو من حديث نافع استقلالًا، ومن حديث عبد الله بن دينار استقلالًا، غير أن رواية نائل جمعت الطريقين على هيئة متسلسلة لم يحفظها أصحاب الثوري. وقد ذكر الدارقطني من رواه عن عبد الله بن دينار بلا واسطة، فكان وزن الجماعة مع سلامة البنية أقوى من زيادة نائل (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 2815).

ثالثًا: دلالة المثال

هذا المثال يتجاوز استبدال اسم باسم؛ لأن نافعًا لم يحل محل عبد الله، بل زيد بعده. ويمكن وصف الصورة بأنها تركيب بين طريقين ثبت كل منهما استقلالًا، دون الجزم بالسبب الذهني الذي أدى إلى الوهم. فصحة المتن عن الراويين لا تكفي لإثبات الهيئة المتسلسلة التي رواها نائل؛ إذ اتصال كل حلقة بهذا الحديث المعين يحتاج إلى نقل محفوظ.

والحكم المختار: رواية نائل عن الثوري بإدخال نافع معلولة، والمحفوظ عن الثوري: عبد الله بن دينار عن ابن عمر. أما أصل الحديث فصحيح من طريق عبد الله بن دينار ومن طريق نافع وغيرهما. وهذا هو المثال الأوضح على ضرورة الفصل بين «خطأ الطريق» و«صحة الأصل». (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 2815؛ البخاري، 1422هـ، الحديثان 6966 و7111)

المطلب الثالث: حديث خطبة عمر بالجابية

جدول 3: الأوجه الإسنادية في النموذج

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
أ	ابن المبارك والنضر والحسن بن صالح، عن محمد بن سوقة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر	موصول؛ صححه الترمذي، وأعلّه مرجحو وجه ابن الهاد.
ب	الحارث بن عمران، عن محمد بن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر	إبدال غير محفوظ؛ خطّأه أبو زرعة.
ج	الليث، عن ابن الهاد، عن عبد الله بن دينار، عن الزهري: أن عمر خطب	المحفوظ عند البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني؛ منقطع بين الزهري وعمر.

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
د	عبد الله بن جعفر المديني، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر	متابعة ذكرها الدارقطني، ولم تمنعه من ترجيح وجه ابن الهاد.

المصدر: (الترمذي، 1998، حديث 2165؛ أحمد بن حنبل، 1421هـ، حديث 114)؛ (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 2629)؛ (الدارقطني، 1405هـ، ج2، ص65–68، مسألة 111)؛ (البخاري، ج1، ص102، ترجمة محمد بن سوقة)؛ (ابن أبي حاتم، 1427هـ، المسألتان 2583 و2629). الأسانيد مختصرة إلى موضع المقارنة؛ ولفظ «عن» لا يحكم وحده بالاتصال.

أولًا: الوجه المشهور الموصول

روى محمد بن سوقة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابية فقال: إني قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا، وذكر الوصية بالصحابة ولزوم الجماعة والنهي عن الخلوة. أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه، ورواه أحمد. (الترمذي، 1998، حديث 2165؛ أحمد بن حنبل، 1421هـ، حديث 114) وتابع النضر بن إسماعيل على هذا الوجه عبد الله بن المبارك والحسن بن صالح، فليس هو تفرد راو واحد عن محمد بن سوقة.

ثانيًا: وجه نافع

رواه الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر عن عمر. فسئل أبو زرعة عن الاختلاف، فرجح رواية ابن المبارك والنضر عن عبد الله بن دينار، وقال إن الحارث أخطأ فجعل مكان عبد الله بن دينار نافعًا، ووصفه بأنه واهي الحديث. (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 2629) وهنا اجتمعت قرينتان قويتان: اتفاق جماعة عن محمد بن سوقة، وضعف المخالف مع نص الناقد على موضع الإبدال.

ويؤكد النظر في ترجمة الحارث بن عمران ضعف هذا الوجه؛ فقد نقلت كتب الرجال تضعيفه عن أبي حاتم وأبي زرعة، وترك الدارقطني له. (المزي، 1400هـ، ترجمة الحارث بن عمران؛ ابن حجر، 1326هـ، الترجمة نفسها) واشتد ابن حبان في نقده، وذكر الذهبي كلام الأئمة فيه. (ابن حبان، 1396هـ، ترجمة الحارث بن عمران؛ الذهبي، 1382هـ، الترجمة نفسها) ولذلك لا يعتمد على روايته لتأسيس طريق نافع في هذا الحديث، مع أن من فوقه رجال معروفون؛ فالاعتبار بأداء الناقل لهذه الرواية، لا بمجرد سلامة الأسماء في بقية السند.

ثالثًا: العلة الأعمق في الاتصال

لم يقف النظر عند المفاضلة بين نافع وعبد الله بن دينار؛ بل جمع الدارقطني الاختلاف على عبد الله نفسه. فذكر الوجه الموصول عن محمد بن سوقة، ثم رجح رواية يزيد بن عبد الله بن الهاد عن عبد الله بن دينار عن الزهري: أن عمر خطب الناس بالجابية. (الدارقطني، 1405هـ، ج. 2،

ص ص. 65–68، مسألة 111) ونص البخاري أيضًا على أن حديث ابن الهاد أصح، ووصفه بالإرسال (البخاري، ج1، ص102، ترجمة محمد بن سوقة). كما نقل ابن أبي حاتم اختيار أبي حاتم لهذا الوجه، وذكر أن أبا زرعة رجحه بعدما عرضت عليه رواية الليث عن ابن الهاد. (ابن أبي حاتم، 1427هـ، المسألتان 2583 و2629)

وعليه يظهر في هذه المسألة مستويان من الخلاف: أحدهما اختلاف أصحاب محمد بن سوقة في تسمية شيخه، وفيه أخطأ الحارث؛ والآخر اختلاف الرواة عن عبد الله بن دينار في وصل الخبر بابن عمر أو روايته عن الزهري عن قصة عمر. والوجه الثاني منقطع بين الزهري وعمر، لكنه المحفوظ عند النقاد المذكورين. وترجيح الرواية المنقطعة هنا تعيين لما ضبطه الرواة، وليس حكمًا بصحة اتصالها.

ولا يجوز إغفال أن الترمذي حكم على الوجه الموصول بأنه حسن صحيح غريب؛ فالمسألة ليست محل اتفاق في الحكم على هذا الطريق. ويختار البحث ترجيح الوجه المنقطع في نطاق الاختلاف المدروس، لقوة تعليل البخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، مع نسبة هذا الترجيح إليهم. ولا ينقل حكمه إلى كل معنى ورد في الخطبة أو إلى جميع شواهده؛ إذ يتطلب ذلك دراسة مستقلة تتجاوز حدود هذه المقارنة.

ويتلخص ترتيب الوجوه في أن رواية الحارث عن محمد بن سوقة عن نافع هي موضع الخطأ في الإبدال؛ وأن المحفوظ عن أصحاب محمد بن سوقة هو ذكر عبد الله بن دينار؛ وأن رواية ابن الهاد عن عبد الله عن الزهري هي المختارة عند النقاد الذين رجحوا الانقطاع. أما تصحيح الترمذي للوجه الموصول فيثبت بوصفه حكمًا مخالفًا له اعتبارُه، ولا يدمج في دعوى اتفاق غير متحققة.

رابعًا: تحرير اختلاف أحكام الأئمة

حكم الترمذي على الوجه الموصول بأنه «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، ثم ذكر متابعة ابن المبارك ورواية الحديث من غير وجه عن عمر. ويمنع هذا السياق اختزال حكمه في مجرد النظر إلى سند النضر بن إسماعيل منفردًا. ومع ذلك لا يصرح النص بأن الترمذي قارن رواية ابن الهاد بهذا الوجه وردها؛ فلا يصح نسبة جواب عن علة الإرسال إليه لم يذكره (الترمذي، 1998، حديث 2165؛ أحمد بن حنبل، 1421هـ، حديث 114).

أما البخاري فصرح في ترجمة محمد بن سوقة بأن حديث ابن الهاد أصح، ووصفه بالإرسال. ودلالة كلامه تعيين الوجه المحفوظ في هذا الاختلاف؛ فصيغة التفضيل هنا لا تحول السند المرسل إلى سند متصل. ويجب الفصل بين حكم البخاري المنقول في تاريخه وحكم الترمذي في جامعه،

وعدم دمجهما في موقف واحد لمجرد صلة التلميذ بشيخه (البخاري، ج1، ص102، ترجمة محمد بن سوقة).

وبين أبو حاتم في المسألة 2583 أن رواية ابن الهاد كشفت علة الوجه الموصول، ثم رجح روايته عن عبد الله بن دينار عن ابن شهاب أن عمر قال. وتعبيره عن إفساد ابن الهاد للحديث معناه كشف الخلل في الوجه الآخر، لا اتهام ابن الهاد بإفساد الرواية أو ترجيح الموصول عليه. ففهم العبارة بحسب اصطلاح السؤال يحول دون قلب حكم الناقد (ابن أبي حاتم، 1427هـ، المسألتان 2583 و2629).

ولجواب أبي زرعة في المسألة 2629 مرحلتان: في المقارنة الأولى بين رواية الحارث ورواية ابن المبارك والنضر رجح الأخيرين وخطأ إبدال عبد الله بنافع. ثم عرضت عليه رواية الليث عن ابن الهاد عن عبد الله عن الزهري، فاختارها. وليس هذا تناقضًا بين جوابين؛ إذ اتسعت مادة المقارنة. لذلك لا يجوز الاستشهاد بصدر الجواب على تصحيح الاتصال مع إغفال خاتمته (ابن أبي حاتم، 1427هـ، مسألة 2629).

واستوعب الدارقطني في المسألة 111 طبقات الاختلاف: فذكر متابعة عبد الله بن جعفر المديني لوجه ابن سوقة، واختلاف أصحاب ابن سوقة، ووجوه نافع وأبي صالح وزاذان، ثم عيّن رواية ابن الهاد عن عبد الله عن الزهري وجهًا محفوظًا. وقيمة عرضه أنه يمنع عدّ كل طريق مذكور متابعة صحيحة مستقلة؛ فمجرد ورود اسم راو في شبكة الاختلاف لا يثبت صحة الوجه عنه (الدارقطني، 1405هـ، ج2، ص65–68، مسألة 111).

والموازنة بين هذه الأقوال ليست تصويتًا عدديًا للنقاد. فالوجه الموصول له حكم صريح معتبر عند الترمذي، وله متابعات على ابن سوقة؛ في حين يفسر أصحاب ترجيح الإرسال موضع العلة ويعينون الرواية البديلة عن مدار الخلاف. ويختار البحث ترجيحهم في نسبة هذا الخبر إلى عبد الله بن دينار، مع بقاء الخلاف محفوظًا في العرض. ولا يدعي معرفة جميع القرائن التي استحضرها كل ناقد، ولا يجعل مجرد زيادة الوصل مرجحًا مستقلًا على الوجه المحفوظ.

وينبني على ذلك ضبط ثلاث نتائج: خطأ رواية الحارث في نقل الحديث إلى نافع؛ وثبوت الوجه الموصول عن جماعة من أصحاب ابن سوقة دون أن يلزم من ذلك سلامته من علة أعلى؛ وترجيح وجه ابن الهاد المنقطع بين الزهري وعمر لدى النقاد الأربعة المذكورين. أما صحة كل جملة من جمل الخطبة بالشواهد، أو الحكم على مجموع طرقها خارج هذا المدار، فلا يستفاد من هذه المقارنة وحدها.

المبحث الثالث: النماذج الضابطة التي ثبتت من الطريقين

المطلب الأول: حديث إتيان مسجد قباء

جدول 4: الأوجه الإسنادية في النموذج

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
أ	عبد العزيز بن مسلم، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر	صحيح؛ البخاري 1193.
ب	عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر	صحيح؛ مسلم 1399، البخاري 1194.
ج	إسحاق الطباع، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر	صوّبه الدارقطني في موضع الاختلاف.
د	ابن وهب، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر	المحفوظ عن ابن وهب عند الدارقطني؛ لكل راو وجهه.

المصدر: (البخاري، 1422هـ، الحديثان 1193 و1194؛ مسلم، حديث 1399)؛ (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 3036). الأسانيد مختصرة إلى موضع المقارنة؛ ولفظ «عن» لا يحكم وحده بالاتصال.

أولًا: ثبوت الطريقين

ثبت عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي مسجد قباء راكبًا وماشيًا، وفي بعض الروايات كل سبت، وفي بعضها أنه يصلي فيه ركعتين. أخرجه البخاري من طريق عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار، ثم أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع، وأخرجه مسلم من الوجهين وما يتصل بهما (البخاري، 1422هـ، الحديثان 1193 و1194؛ مسلم، حديث 1399). فالأصل هنا محفوظ عن نافع وعن عبد الله بن دينار، ولا تعارض بينهما.

ومع ذلك وقع اختلاف خاص في رواية مالك: فرواه جل أصحاب الموطأ عنه عن عبد الله بن دينار، ورواه جماعة خارج الموطأ عنه عن نافع، ووقع عند القعنبي على الوجهين، وروي عن مالك عن زيد بن أسلم أيضًا. وقد بسط الدارقطني الاختلاف، وصحح عن ابن وهب رواية عبد الله بن دينار، مع إثبات أن إسحاق الطباع رواه عن مالك عن نافع على وجه صواب. (الدارقطني، 1427هـ، مسألة 3036)

ثانيًا: نطاق الترجيح

لو نظر الباحث إلى نسخة الموطأ وحدها لقال: المحفوظ عن مالك هو عبد الله بن دينار. وهذا صحيح في نطاق الموطأ ورواية الجمهور فيه؛ فقد أثبته مالك في كتابه كذلك. (مالك بن أنس،

1997، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب العمل في جامع الصلاة) لكن توسيع الحكم إلى قول: «حديث قباء ليس من حديث نافع» باطل؛ لأن نافعًا رواه من طرق صحيحة لا تمر بمالك، ولأن بعض الحفاظ حمله عن مالك عنه خارج الموطأ.

إذن تتجزأ النتيجة: أصل الحديث صحيح من الطريقين؛ والمشهور في الموطأ عن مالك هو عبد الله بن دينار؛ ورواية إسحاق الطباع عن مالك عن نافع صواب في عرض الدارقطني. أما الخلاف عن ابن وهب فيحكم عليه في نطاقه، وقد اختار الدارقطني عنه وجه عبد الله بن دينار. فلا تعمم نتيجة الخلاف عن تلميذ معين على جميع روايات مالك، ولا على أصل حديث نافع.

ثالثًا: الفوائد النقدية

يفيد الحديث أن الكتاب المصنف قرينة قوية في ضبط حديث صاحبه، لكنه لا يستوعب جميع مسموعاته. كما يفيد أن تكرر المتن عند الشيخ من طريقين يفسر اختلاف أصحابه، ولا يحكم للوجهين أو لأحدهما إلا بحسب ناقل كل وجه. وأخيرًا يبين أن عبارة «الصواب عن مالك كذا» لا تساوي بالضرورة «الصواب في أصل الحديث كذا وحده»؛ فالأولى حكم على مرويات مالك، والثانية حكم على شبكة أوسع.

المطلب الثاني: حديث نوم الجنب قبل الغسل

جدول 5: الأوجه الإسنادية في النموذج

الوجه	تسلسل الرواة في موضع المقارنة	الحكم ومحل الاختلاف
أ	عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، في سؤال عمر	صحيح؛ البخاري 290، وهو وجه الموطأ الأشهر.
ب	جماعة، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر	صحيح؛ مسلم 306، مستقل عن مالك.
ج	جماعة من أصحاب مالك، عنه، عن نافع، عن ابن عمر	أثبت ابن حجر حفظه خارج الموطأ؛ الغرابة هنا نسبية.

المصدر: (البخاري، 1422هـ، حديث 290؛ مسلم، حديث 306)؛ (ابن حجر، 1379هـ، ج1، ص394، شرح حديث 290). الأسانيد مختصرة إلى موضع المقارنة؛ ولفظ «عن» لا يحكم وحده بالاتصال.

أولًا: الرواية عن عبد الله بن دينار

روى مالك في الموطأ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن عمر ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنابة من الليل، فجاء الجواب بالأمر بالوضوء وغسل الذكر ثم النوم. وأخرج البخاري

هذا الوجه، وأخرج مسلم رواية نافع في سؤال عمر أيضًا. (البخاري، 1422هـ، حديث 290؛ مسلم، حديث 306) وأصل الأمر بالوضوء قبل النوم ثابت في الروايات، أما تفصيل صاحب الواقعة وضمائر القصة فيدرس بمقابلة ألفاظها، ولا يغير ثبوت الأصل من الطريقين.

ثانيًا: الرواية عن نافع

رُوي الحديث عن مالك خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله بن دينار. ونقل ابن حجر عن أبي علي الجياني أن الحديث محفوظ لمالك عنهما، وعن ابن عبد البر إثبات الوجهين مع وصف حديث نافع بالغرابة. ثم بين ابن حجر أن رواية نافع نقلها عن مالك خمسة أو ستة، وأن وجه الغرابة هنا يرجع إلى الرواية خارج الموطأ، مع بقاء رواية الموطأ أشهر (ابن حجر، 1379هـ، ج1، ص394، شرح حديث 290).

وتكشف هذه المناقشة أهمية تحديد معنى «الغريب»؛ فقد يراد به الغرابة بالنسبة إلى كتاب الموطأ أو إلى رواية معينة، لا تفرد مطلق لا أصل له. كما أن تعدد من روى عن مالك عن نافع، مع ثبوت الحديث أصلًا عن نافع من غير طريق مالك، يجعل احتمال السماع من الوجهين قويًا. فلا يصح إلحاق هذا المثال بحديث الولاء، مع أن الصورة السطحية واحدة: مالك يرويه مرة عن نافع ومرة عن عبد الله بن دينار.

ثالثًا: نتيجة الحديث

الحكم المختار: طريق عبد الله بن دينار هو المحفوظ الأشهر في الموطأ عن مالك، وطريق نافع عنه ثابت عند جماعة خارج الموطأ، وأصل الحديث صحيح من الطريقين. وإذا أريد الترجيح في نسبة نسخة الموطأ فالأول مقدم، أما إذا أريد الحكم على سماع مالك للحديث فلا موجب لنفي الثاني. وهذا الفرق بين «الأشهر» و«الوحيد الصحيح» من أهم ثمار البحث.

المطلب الثالث: شواهد موجزة على التعدد الصحيح

تؤكد دواوين السنة أن اشتراك نافع وعبد الله بن دينار في الحديث عن ابن عمر ظاهرة طبيعية، لا استثناء نادرًا. فمن ذلك حديث «صلاة الليل مثنى مثنى»، فقد جاء عنهما وعن غيرهما، وأخرجه الشيخان. (البخاري، 1422هـ، حديث 990؛ مسلم، حديث 749) ومنه حديث «لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء»، وقد روي عن ابن عمر من طرق متعددة، منها الطريقان محل البحث. (مسلم، حديث 2085) ومنه النهي عن تناجي اثنين دون الثالث، وقد تتابعت طرقه عن ابن عمر. (البخاري، 1422هـ، حديث 6288؛ مسلم، حديث 2183)

وجود هذه المادة يمنع افتراض أن كل لقاء للمتن بين الطريقين منشؤه الوهم. بل الأصل إمكان تعدد السماع، ثم ينظر في كل إسناد بعينه. وإذا ظهر أن راويا أدخل نافعًا في طريق عبد الله، فهذا لا يسلب نافعًا كل رواية للمتن؛ كما وقع في حديث الغادر. وإذا ثبت أن مالك رواه عن الرجلين، لم يجز تخطئة أحد الوجهين لمجرد أن الآخر في الموطأ؛ كما في حديث الجنب.

المطلب الرابع: المقارنة النهائية بين النماذج

توزعت النماذج على ثلاثة اتجاهات: إبدال اسم الشيخ في حديث الولاء، وزيادة واسطة غير محفوظة في حديث الغادر، واجتماع الإبدال مع خلاف الاتصال في حديث الجابية. وفي المقابل أثبت حديثا قباء ونوم الجنب أن اجتماع الطريقين قد يكون تعددًا صحيحًا. ومن ثم لا توجد نتيجة واحدة تفرض على الأحاديث الخمسة لمجرد تشابه أسماء أسانيدها.

تظهر المقارنة أن الحكم على ذكر نافع يتغير بحسب موضعه: فذكره بدل عبد الله في أوجه حديث الولاء غير محفوظ، وإدخاله في سند الثوري في حديث الغادر خطأ مع ثبوت حديثه استقلالًا، وروايته إلى جانب عبد الله في حديثي قباء والجنب محفوظة. أما حديث الجابية فيضيف مستوى الخلاف في الاتصال. وهذه النتائج تطبيقية مستمدة من المسائل المدروسة، وليست قاعدة آلية لنفي كل سند مشابه أو إثباته (الترمذي، 1998، حديث 2126؛ الدارقطني، 1405هـ، مسألة 111؛ الدارقطني، 1427هـ، المسألتان 2815 و3036؛ ابن حجر، 1379هـ، شرح حديث 290)

الخاتمة:

بعد جمع النماذج ودراسة وجوهها يتبين أن الاشتباه بين طريقي نافع وعبد الله بن دينار ليس مسألة أسماء متقاربة، بل نافذة على منهج النقاد في فهم تاريخ الإسناد. فقد تكون الأسماء كلها ثقات، واللقاء ممكنًا، والمتن صحيحًا، ثم تبقى هيئة السلسلة المعينة غير محفوظة. كما قد يبدو اختلاف الطريقين علة، فإذا جُمعت الأصول ثبت أنه تعدد سماع صحيح. وهذه المرونة المنضبطة هي التي تميز النقد التطبيقي من الحكم الآلي.

أبرز النتائج:

1) يمثل طريق نافع عن ابن عمر جادة قوية لشهرته وكثرة رواته، لكنها قرينة تفسيرية لا سببًا مستقلًا للحكم بالوهم.
2) طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر أصل صحيح واسع الرواية، ولا يضعف لمجرد أن نافعًا أشهر منه أو أقوى في الجملة.
3) حديث النهي عن بيع الولاء وهبته هو أوضح نماذج الإبدال؛ فالمحفوظ في تعيين الطريق عن عبد الله بن دينار، ونسبة اللفظ إلى نافع عن ابن عمر في الأوجه المدروسة غير محفوظة.

4) لا يستلزم تصحيح اسم الشيخ إنهاء جميع وجوه البحث؛ فقد يتصل النقاش بالتفرد أو الرفع أو الاتصال، ويجب تحرير كل مسألة على حدة ونسبة الحكم إلى قائله.
5) زيادة نافع في سند الثوري لحديث الغادر خطأ من نائل بن نجيح، لكن الحديث ثابت عن نافع استقلالًا؛ فلا يجوز نقل حكم الإعلال من السند المركب إلى أصل طريق نافع.
6) في حديث خطبة الجابية ثبت خطأ الحارث بن عمران في إبدال عبد الله بنافع، ثم ظهر أن الطريق الموصول عن عبد الله نفسه مرجوح عند الدارقطني والبخاري أمام طريق الزهري.
7) حديثا قباء ونوم الجنب يثبتان صحة أصل المتن من الطريقين، مع ثبوت رواية مالك عنهما في الأوجه التي صححها النقاد، وبقاء وجه عبد الله بن دينار أشهر في الموطأ.
8) ينبغي التفريق بين أربعة مستويات للحكم: صحة المتن، وصحة الطريق عن الصحابي، وصحة نسبته إلى شيخ معين، وصحة رواية تلميذ معين عن ذلك الشيخ.
9) عبارات النقاد مثل «الصواب» و«المحفوظ» يجب تفسيرها داخل نطاق السؤال الذي وردت فيه، ولا تعمم على كل طرق الحديث بلا قرينة.
10) الجمع بين النماذج المعلولة والنماذج الضابطة أدق منهجيًا من دراسة الأخطاء وحدها؛ لأنه يختبر قرينة سلوك الجادة ويكشف حدودها.

التوصيات:

1) إعداد معجم للأزواج الإسنادية المتقاربة عن الصحابي الواحد، مثل نافع وسالم، ونافع وعبد الله بن دينار، والزهري ونافع، مع فهرسة مواضع الاشتباه.
2) بناء خرائط طرق رقمية تربط أقوال النقاد بكل وجه إسنادي، مع إبقاء الحكم على الطريق منفصلًا عن حكم المتن.
3) تحقيق مواضع الاختلاف بين روايات الموطأ وخارج الموطأ، لأنها تكشف أثر الكتاب والنسخة في الترجيح.
4) توسيع الدراسة إلى مرويات عبيد الله بن عمر ومالك خاصة، فكلاهما يروي عن نافع وعبد الله بن دينار وتكثر عندهما إمكانات التداخل.
5) اعتماد نموذج تحليلي يبدأ بالمدار، ثم مراتب أصحابه، ثم أقوال النقاد، ثم الطرق المستقلة، بدل الاكتفاء بصحة الرجال ظاهرًا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1427هـ). علل الحديث (فريق من الباحثين، بعد التحقيق؛ سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي). الرياض: مطابع الحميضي.
2. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (1406هـ). معرفة أنواع علوم الحديث (نور الدين عتر، بعد التحقيق). دمشق: دار الفكر.
3. ابن حبان، محمد. (1396هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (محمود إبراهيم زايد، بعد التحقيق). حلب: دار الوعي.
4. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1326هـ). تهذيب التهذيب. حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1379هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة.
6. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد. (1407هـ). شرح علل الترمذي (همام عبد الرحيم سعيد، بعد التحقيق). الزرقاء: مكتبة المنار.
7. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1387هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، بعد التحقيق). الرباط: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.
8. أحمد بن حنبل. (1421هـ). مسند الإمام أحمد بن حنبل (شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون، بعد التحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.
9. البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (محمد زهير بن ناصر الناصر، بعد التحقيق). الرياض: دار طوق النجاة.
10. البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت.). التاريخ الكبير. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.
11. البياتي، سهلية. (2026). الألفاظ المستدركة على الدكتورة عائشة بنت الشاطئ في مسائل ابن الأزرق: دراسة دلالية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 6(8). https://doi.org/10.56989/benkj.v6i8.2035
12. الترمذي، محمد بن عيسى. (1409هـ). العلل الكبير (أبو طالب القاضي، ترتيب؛ صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، بعد التحقيق). بيروت: عالم الكتب؛ القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

13. الترمذي، محمد بن عيسى. (1998). الجامع الكبير (بشار عواد معروف، بعد التحقيق، الطبعة الثانية). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

14. حسي، هاجر. (2021). البنية الحكائية في قصة "مالك بن دينار" (التوابين). مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(3). https://doi.org/10.56989/benkj.v1i3.1189

15. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1418هـ). الفصل للوصل المدرج في النقل (محمد بن مطر الزهراني، بعد التحقيق). الدمام: دار الهجرة.

16. خليفة، إبراهيم عبد الله. (2020). الأحاديث التي خالف فيها نافع سالمًا عن ابن عمر رضي الله عنهما: دراسة تحليلية نقدية. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، 34(1)، 3–37. [https://doi.org/10.59743/jhs.v34i1.438]

17. الدارقطني، علي بن عمر. (1405هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية (محفوظ الرحمن زين الله السلفي، بعد التحقيق، الأجزاء 1–11). الرياض: دار طيبة.

18. الدارقطني، علي بن عمر. (1427هـ). العلل الواردة في الأحاديث النبوية (محمد بن صالح الدباسي، تعليق، الأجزاء 12–15). الدمام: دار ابن الجوزي.

19. الدريس، خالد بن منصور بن عبد الله. (2004). سلوك الجادة وأثره في إعلال الأحاديث. مجلة جامعة الملك سعود: العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، 17(2)، 895–938. [https://direct.ksu.edu.sa/handle/ksu-press/4939]

20. الذهبي، محمد بن أحمد. (1382هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال (علي محمد البجاوي، بعد التحقيق). بيروت: دار المعرفة.

21. الذهبي، محمد بن أحمد. (1405هـ). سير أعلام النبلاء (مجموعة من المحققين، بعد التحقيق، الطبعة الثالثة). بيروت: مؤسسة الرسالة.

22. السريّع، محمد بن عبد الله. (1446هـ). حديث الزهري عن نافع (مولى ابن عمر): دراسة استقرائية نقدية. مجلة العلوم الشرعية، 4(74)، 73–146. [https://journals.imamu.edu.sa/index.php/jis/article/view/3238]

23. مالك بن أنس. (1997). الموطأ: رواية يحيى بن يحيى الليثي (بشار عواد معروف، بعد التحقيق، الطبعة الثانية). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

24. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1400هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (بشار عواد معروف، بعد التحقيق). بيروت: مؤسسة الرسالة.

25. مسلم بن الحجاج. (1410هـ). التمييز (محمد مصطفى الأعظمي، بعد التحقيق، الطبعة الثالثة). الكويت: مكتبة الكوثر.

26. مسلم بن الحجاج. (د.ت.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (محمد فؤاد عبد الباقي، بعد التحقيق). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

27. مهدي، أسامة إبراهيم محمد محمد. (2015). سلوك الجادة وأثره في إعلال المرويات من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم: دراسة تطبيقية للأحاديث التي صرح أبو حاتم فيها بهذه القرينة. حولية كلية أصول الدين بالقاهرة، 28(1)، 278–492. [https://doi.org/10.21608/BFARC.2015.61191]